

النموذج الاستراتيجي التركي بين الحقيقة والخيال

جراهام إي فوللر

ويستدرك الكاتب ويقول: إن تركيا الآن ومع تلك الحقائق المتطورة خلال السنوات الأخيرة قد أصبحت نموذجاً حقيقياً للمنطقة كلها. فالنموذج الجديد يعتمد على الانتفاع الكامل بالعملية الديمقراطية؛ وإرادتها لئلا تكون قوة غربية فقط بل شرقية أيضاً ، وذلك أكبر تدريب للسيادة الوطنية التي يدعمها الشعب؛ واستقلالاً أكبر لتحركاتها، والتي أصبحت لا تتعارض مع أمن الولايات المتحدة الأمريكية أو قوة أخرى.

ذلك النموذج الجديد هو الأفضل لتركيا وللمنطقة ولأوروبا وللعالم، حتى إن كان هناك من يأمل بالاحتفاظ بأسطورة النموذج التركي القديم.

وبعد ذلك يعدّد الباحث العوامل الأساسية لتغير المنظور السياسي والاستراتيجي لتركيا في العقد القادم، وهي في نظره: الإسلام، والقومية التركية الشائكة، ودخولها إلى الاتحاد الأوروبي، ودورها كدولة شرق أوسطية، وكدولة ذات أعراق مختلفة، بالإضافة إلى علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وعن الإسلام يقول الباحث: لقد كانت العلمانية التركية هي ما حَبَّبَ الغربيين فيها قديماً، فقد فهموها بأنها مفهوم أساسي نحو النموذج الثقافي السياسي الغربي الأسمى. وعلى الرغم من عدم منع الإسلام تماماً؛ فإن الدولة قد قامت بتهميش دوره، كما قامت بتحديد عدد المساجد التي سُنِّى ومن سبَّ رأسها، حتى مراسم الخطبة التي سيلقونها في صلاة الجمعة.

لقد كان الجيش التركي على وجه الخصوص حارساً متحمساً وغيوراً على الأيديولوجية التركية، وقاد

من بين عدة استراتيجيات تسلكها الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط؛ استراتيجية إيجاد نموذج للديمقراطية والأفكار الغربية، ويقوم عليه أشخاص وأفراد وهيئات إسلامية، أو ما يسميه بعض المفكرين «العلمانية المؤمنة». ويعد ما أطلق عليه «النموذج التركي» خير مثال ترغب الولايات المتحدة في فرضه وإيجاده.

وفي مقال له نشرته مجلة (واشنطن) الدورية في عدد صيف ٢٠٠٤م التابعة لمركز الدراسات الاستراتيجية والعالمية ومعهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا (MIT)، قال جراهام إي فوللر - وهو النائب السابق لرئيس مجلس الاستخبارات الوطني التابع لوكالة الاستخبارات الأمريكية - وآخر أعماله «مستقبل الإسلام السياسي»:-

لقد خدعت صورة تركيا الكلاسيكية الغرب منذ فترة طويلة على أنها تلك الدولة العلمانية والديمقراطية وذلك الصديق الصدوق للولايات المتحدة الأمريكية، وتلك الدولة التي تتوافق سياستها مع مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، بالإضافة إلى أنها أصبحت نموذجاً لكل المسلمين خلال الخمسين عاماً الماضية، إلا أن كل تلك الصفات غير حقيقية؛ لأنها تقدم أسطورة مريجة وغير مختبرة.



دراسات مترجمة

التقليديون الذين يعيشون في الأناضول من الإصلاح الاقتصادي، ونظام التعليم والخصخصة، بالإضافة إلى التقدم الاقتصادي الكبير في الدولة، ولكي يشاركوا مشاركة أساسية في الحالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وبمرور السنين استطاعت تلك القوة الجديدة المسماة «نمور الأناضول» تدعيم الأحزاب السياسية التي تحترم التقاليد الدينية، وترفع من شأن تراث تركيا الإسلامي، أو محاولات الدولة للتعبير عن ذلك التراث.

وكانت ذروة تلك العملية ذلك النصر العجيب الذي أحرزه حزب «العدالة والتنمية» في انتخابات عام ٢٠٠٢م، وذلك على الرغم من رفض الصفوة الدائم بقبول الأحزاب الدينية المهمة، والآن وبسبب الانتشار الواسع لذلك الحزب الذي يصف نفسه بكل فخر بأنه ذو خلفيّة إسلامية؛ فقد أصبح الحزب الحاكم للبلاد. إلا أن ذلك التطور كان النتاج الحتمي لذلك التطور الذي حدث للتقاليد التركية الإسلامية، والتي أصبحت أكثر اعتدالاً؛ لأنها أصبحت أقرب للحقائق السياسية ومطالب الاستشراق العلمي، خصوصاً تحت العين اليقظة لعساكر الجيش العلماني والبنية المختارة القديمة.

وبالمثل الحركة الكبرى المعروفة بحركة «نور» بفروعها الكبيرة المعروفة، بالإضافة إلى حركة «فتح الله كولن» والتي انطلقت من أرض الأناضول التقليدية نفسها، والتي تطالب بتجديد الإسلام لكي يقوم بالتركيز على التعليم والديمقراطية والتسامح، وتشكيل المجتمع المدني المبني على المبادئ الأخلاقية للإسلام. وفي الحقيقة؛ فإن هاتين الحركتين تقدّمان صفوة جديدة للأناضول، صفوة فخورة بتراتها الإسلامي، وفي الوقت نفسه تجاهد لتصبح متمدينة ومتقدمة تكنولوجيا، بالإضافة إلى أن تكون جزءاً من النظام الأوروبي ما دام لن يؤدي إلى ضياع تام للهوية الإسلامية.

ولهذا؛ فإن الحقيقة القائلة بأن تركيا هي أول دولة

الصراع، وقام بقمع كل نوع من أنواع القوى الدينية المنظمة، أو محاولة رجال الدين في الاندماج بالسياسة. لقد أصبحت النزعة التركية الشهيرة إلى التشبه بالغرب أكثر تأصلاً وواقعية، فتركيا تميل للغرب، وذلك مما أدى إلى أن تكون المتطلبات الاستراتيجية اللازمة للوقوف في وجه تهديدات الاتحاد السوفييتي هي انضمام أنقرة لدول حلف شمال الأطلسي، والبحث عن ضمان الأمن الغربي. ومع ذلك فإن تركيا لم تصبح غربية بين ليلة وضحاها، فقد كانت الإمبراطورية العثمانية التركية أكثر من مجرد دولة إسلامية متأثرة بالغرب، وذلك بسبب موقعها القريب من الغرب، وتعاملها الوثيق مع العديد من الدول الغربية أكثر من الدول الإسلامية الأخرى، فقد كانت لأكثر من مئات السنين عدوّاً دورياً وحليفاً عرضياً للغرب، بالإضافة إلى ارتباطها الوثيق بالسياسة الغربية في السنوات التي دامت الإمبراطورية التركية العثمانية، والتي انهارت في الحرب العالمية الأولى.

لقد تحمّلت تركيا الإصلاحات التحررية والغربية مثل تنظيم النظام القانوني، وتبني نظام الحكومة البرلمانية، ومحاوله التسوية بين القانون الإسلامي والغربي، بالإضافة إلى استخدام النظام الغربي في إصلاح التعليم. ولهذا فقد قدّمت إصلاحات أتاتورك للجمهورية التركية، بعد الحرب العالمية الثانية، فصلاً جديداً لتطور عملية تغريب تركيا.

وعلى الرغم من الأهمية التطويرية لتحطيم أتاتورك لقوى الدين في تركيا الجديدة في عشرينيات القرن الماضي؛ فإنها تركت بعض الآثار المادية والاجتماعية، والتي تمت معالجتها ببطء خلال الأعوام السبعين أو الثمانين الماضية. ولما كانت الغالبية العظمى للسكان الأتراك لم تتأثر بالغرب؛ لذا فلم تشارك الصفوة التركية التي ترتبط بالغرب، وحافظوا على دينهم، وظلّوا فخوريين بتراتهم العثماني حتى لو أصبحوا مواطنين في تلك الإمبراطورية الجديدة.

لقد استغرق الأمر عدة أجيال ليستفيد سكان تركيا

النموذج الاستراتيجي التركي بين الحقيقة والخيال

لتسمح بوجود حزب يهتم بالإسلام وتساعد على ازدهاره. وعندما يأتي اليوم الذي يشعر فيه الناخبون بأن الحزب الإسلامي قد فقد حماسه؛ فسوف يُمنى بهزيمة الساحقة ويحل محله حزب آخر، وذلك كله كجزء من التغيير الطبيعي للقوى السياسية، والتي تساوي بين الحزب الإسلامي والأحزاب الأخرى.

وإذا كان انتخاب الحزب الإسلامي ليكون الحزب الحاكم في مقدمة أولويات تركيا؛ فإنه في مقدمة أولويات واشنطن كذلك، فقد كانت للولايات المتحدة الأمريكية بعض الاعتراضات بخصوص أي نوع من السياسات الإسلامية، وذلك الأمر له أسبابه؛ حيث إنه منذ الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، وأزمة الرهائن، والهجمات التخريبية الناجحة التي قام بها رجال المقاومة اللبنانية - الذين ينتمون إلى الشيعة- ضد الولايات المتحدة والوجود الإسرائيلي في لبنان منذ الثمانينات، بالإضافة إلى ظهور عدد من المسلمين المتطرفين ورجال المقاومة والجماعات الإرهابية في العالم كله، وفي النهاية توجته هجمات الحادي عشر من سبتمبر والتي نفذتها القاعدة. ومع ذلك فقد استطاعت واشنطن الوصول إلى قواعد ناجحة تماماً للتعامل مع قوة حزب العدالة والتنمية، ولذلك فقد يكون العالم كله شريكاً محتملاً للولايات المتحدة في اتجاهها نحو تحقيق الاستقرار للمنطقة، فقد زار رئيس وزراء الحزب واشنطن، وقام الجانبان بإجراء عدد من المباحثات في العديد من القضايا المهمة مثل قضايا العراق وقبرص، بالإضافة إلى بحث مسألة التعاون العسكري الثنائي بين البلدين في مجالات محددة.

وفي الوقت الذي تخطى فيه حزب العدالة تلك العقبة، فنأمل في أن تشعر الولايات المتحدة أن بإمكانها القيام بالعديد من الأعمال مع الأحزاب الإسلامية في بلدان أخرى في المستقبل القريب.

إن الولايات المتحدة الأمريكية -سواء رغبت في ذلك أم لا- لا يمكنها تجنب التعامل مع الحركات الإسلامية الكبرى في العالم الإسلامي بكل اختلافاتها وخطاها

في تاريخ العالم الإسلامي تقوم بانتخاب حزب قومي قوي أو حزب ينبع من جذور إسلامية - كما يجب حزب العدالة أن يصف نفسه -؛ تعدّ حقيقة مذهلة.

وقد كان الجيش التركي الحارس اليقظ لكل علامة دينية في الحكومة، ولهذا فإن عليه أن ينضم إلى حقيقة أنه إذا كانت الغالبية التي انتخبت ذلك الحزب؛ فإن حزب العدالة قد قام بالعمل مع الأيديولوجية والتي تتوافق مع الأوامر التركية السياسية. ومع هذا فربما يجب ألا يكون ذلك الحدث في تركيا مفاجئاً؛ في ضوء حقيقة أن الأحزاب السياسية كانت مهيمنة على العالم الإسلامي كله خلال العقد الماضيين، وحقيقة أن الدولة كانت مسيطرة على الدين وتقوم بتهميشه وتحد من تأثيره منذ وقت طويل، فهي شيء غير معتاد في دولة إسلامية، وذلك هو ما أدى إلى عودة الإسلام تدريجياً، ولكن بثبات، إلى مراحل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تركيا، ولذا كان من الطبيعي أن الملامح الطبيعية للهوية التركية بارتباطها بحماية الإسلام ونشره لعدة مئات من السنين؛ لن تبقى في حالة قمع إلى الأبد؛ حتى لو فكّر أتاتورك في إلغاء ماضي تركيا الإسلامي من وعي البشر.

وعلى الرغم من أهمية العديد من إصلاحات أتاتورك الغربية؛ فإن اضطهاده للدين مع العامة لن يستمر إلى الأبد، فقد عادت تركيا مرة أخرى إلى التعبير العادي عن العاطفة الدينية في السياسة. فإن الديمقراطية المتطورة كانت أساس العملية؛ مثلما زادت الديمقراطية من قوة السياسة الإسلامية في العديد من الدول المسلمة أيضاً.

ولهذا فإن أهم الطرق التي اتبعتها تركيا لتصبح، اليوم، نموذج العالم الإسلامي كله؛ هي كونها واحدة من الدول المسلمة التي ظهرت فيها الديمقراطية الصحيحة، وبعد عدة عقود من الملاءمة والمبادأة استطاعت الديمقراطية التركية الآن الوصول إلى مرحلة نضج نسبية. ولقد حلّت تركيا المشكلة السياسية الإسلامية باستخدام درجة الضغط والحرية المناسبتين



عندما قاموا بتأليف القومية التركية وذلك إجراء مؤقت، حيث إن الدولة ما زالت قادرة على استعادة قوتها واستقلالها بعدما استطاعت الخلاص من القوى الاستعمارية الغربية عام ١٩٢١م، وذلك على عكس معظم الدول العربية، والتي حصلت على استقلالها الحقيقي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

لا تزال هناك بقايا شكوك حول دوافع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية مدفونة تحت الرماد، ولكنها تظهر بكل قوة من وقت لآخر. وتشارك في كل تلك الشكوك كل الطوائف التركية السياسية مثل الجيش واليساريين والقوميين الأتاتوركيين والإسلاميين، بالإضافة إلى أغلب الدوائر التي لا تشبه بالغرب.

وينتقل الكاتب للمتغير الثالث في النموذج التركي وهو سعيها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي:

لقد وُقِرَ بحث تركيا الدوّوب عن عضوية الاتحاد الأوروبي الدافع الحيوي للقيام بالإصلاحات السياسية والاقتصادية الداخلية، ولذلك فعلى الأرجح أنهم سيحصلون على عضوية الاتحاد الأوروبي على الرغم من تشاؤم القادة الأتراك وشكوك بعض أعضاء الاتحاد الأوروبي، فلو كان المنطق وراء توسيع دائرة الاتحاد الأوروبي هو الذي سمح بضم أعضاء مثل بلغاريا ورومانيا على الرغم من كونهم أقل تقدّم سياسيًّا واقتصاديًّا؛ فمن الطبيعي أن انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي سيكون مسألة وقت فقط لا غير، حيث إن رفضهم لأسباب دينية أو ثقافية غير وارد، وذلك لأن أوروبا تتحجج بأنها متعددة الثقافات والطموح العالمي.

ويضيف طموح تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي العديد من المشكلات في علاقات الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة الأمريكية، فرغبة أمريكا في الحفاظ على تركيا شريكاً استراتيجياً في الشرق الأوسط؛ دفعت الاتحاد الأوروبي إلى زيادة القلق

وتطورها، فكل شخص يعلم أن العالم الإسلامي مليء بالأحزان والغضب الشديد، ويقوم المسلمون اليوم بالتعبير عن تلك الأحزان عبر المظاهرات التي تعبّر عما يختلج داخلهم. ومع ذلك فقد ظهرت تلك الأحزان منذ عدة عقود مضت خلال العديد من المعتقدات والأفكار؛ مثل القومية العربية المتطرفة التي أسّسها جمال عبد الناصر في فترة الخمسينيات والستينيات، والتي تعبّر عن بعض النزعة نفسها ضد الاستعمار، فعندما أخفقت الناصرية في إحراز النتائج المرجوة؛ أصبح كل من المذاهب الماركسية والشيوعية والإخوان المسلمين الخليفة الطبيعي لها، ولهذا لو أمكن قمع تلك المعتقدات أو تحطيمها؛ فلن تنتهي تلك الأحزاب التي خلقتها، ولكنها ستسعى إلى طرق أخرى. لقد أعدت تركيا مثلاً سباقاً للعالم الإسلامي، وذلك عندما قامت بتكييف تعبيرات المسلمين عن أحزانهم العامة بدلاً من قمعها.

ويتحدث الكاتب بعد ذلك عن العامل الثاني في المنظور الاستراتيجي التركي، والذي يتمثل في القومية التركية، والتي يصفها بالشائكة ويقول: إن المفاوضات الأمريكية حين يعمل مع الحكومة التركية يعلم جيداً أن الأتراك أقوياء وغالباً ما يزدرون المفاوضين، فهم ذوو حسّ نحو كل شيء يمس مصالحهم أو كرامتهم القومية، بالإضافة إلى شكوكهم في دوافع الدبلوماسيين الغربيين.

لقد نجمت تلك الحساسية من معاناة تركيا لقرون طويلة من الاستعمار الغربي والإمبراطورية الغربية، والتي قامت بتجزئ الإمبراطورية العثمانية في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز إلى أجزاء صغيرة، فحتى الدولة التركية الجديدة قد قامت بقطع علاقاتها مع القوى الأوروبية، مثل اليونان، بعد الحرب العالمية الأولى، وذلك بسبب حرب المقاومة غير التقليدية والتي قادها أتاتورك.

لقد شجّعت تلك التجارب التاريخية ضرب هؤلاء الذين يعملون ضد القومية المضادة للاستعمار، وذلك

النموذج الاستراتيجي التركي بين الحقيقة والخيال

يسعى إلى إضعاف الاتحاد الأوروبي؛ حيث إنه مستقل استراتيجياً عن الولايات المتحدة الأمريكية، وتعي بلدان القلب مثل فرنسا وبلجيكا وألمانيا جيداً تلك الأهداف، وعلى هذا الأساس تدافع واشنطن عن عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، ومن المفهوم أن ذلك يهدف إلى تقوية طبيعة الجزء الأطلنطي في الاتحاد الأوروبي؛ في مقابل إضعاف الجزء المركزي الأوروبي والذي آمن به مؤسسو الاتحاد الأوروبي. أما بعض المحافظين الجدد في واشنطن فلهم رأي آخر، حيث يحاولون التقليل من فرصة تركيا في الانضمام للاتحاد الأوروبي، أملين في أن يضموها مع الولايات المتحدة الأمريكية في معسكرها ضد المعسكر الأوروبي.

على الرغم من صعوبة الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي لتركيا أو دولة أخرى في الاتحاد نفسه؛ إذا ما صاحبه علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة؛ فإن ذلك النوع الجديد من المنافسة والذي ظهر بين بروكسل وواشنطن حول العراق كان القضية الكبرى الأولى فقط، وهو الذي سيدفع تركيا إلى اتخاذ بعض القرارات الصعبة، لقد ظهر الانقسام بالفعل بين صفوة السياسيين الأتراك؛ حيث إنهم أصبحوا جزأين: جزء يميل للولايات المتحدة الأمريكية، والجزء الآخر يميل لأوروبا، وهؤلاء الذين يميلون لواشنطن عادة ما يكونون من الصفوة القديمة مثل العسكريين وروابط الحرب الباردة التي أقاموها مع واشنطن، وهؤلاء الذين يؤمنون أن الولايات المتحدة ستكون مطالبها بالإصلاح الداخلي لتركيا أقل كثيراً من الاتحاد الأوروبي، وخصوصاً هؤلاء الذين يطالبون بالتسوية مع المطالب العرقية للأقلية الكردية. أما الجماعة التي تميل لأوروبا فتضم هؤلاء الذين يهتمون بالاجتماعيات أو الذين يميلون لعدم الاستعمار، وذلك الجيل الأصغر والذي سيتعرض لأوروبا أكثر، وخصوصاً ملايين العائلات التركية التي عملت أو هاجرت إلى ألمانيا، وهؤلاء الذين جذبهم المشروع الأوروبي، بالإضافة إلى هؤلاء الذين

من النفوذ التركي. ولا تزال لدى الاتحاد الأوروبي بعض الشكوك حول إذا ما كانت العضوية التركية ستسجم مع باقي أعضاء الاتحاد الأوروبي، وذلك بسبب طبيعتها الإسلامية وكثرة كثافتها السكانية، والتي ستغرق أوروبا بالمزيد من العمال المهاجرين. لقد عرف الاتحاد الأوروبي أن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية في المقام الأول، فهي لا تهتم كثيراً بتأثير تركيا السياسي أو الاقتصادي على الاتحاد الأوروبي نفسه. ويقلق أعضاء الاتحاد الأوروبي أيضاً من تلك المشكلات الاستراتيجية التي سببها جيران تركيا غير المستقرين مثل سوريا والعراق وإيران، بالإضافة إلى جيرانها في القوقاز.

ويهتم الاتحاد الأوروبي أيضاً بجهود الولايات المتحدة لتخريب مشروع الاتحاد الأوروبي، ومنعه من أن يصبح منافساً حقيقياً لسيطرة الولايات المتحدة. ويعي الاتحاد الأوروبي إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على إضافة العديد من الدول الشرقية للاتحاد، ومن ضمنها تركيا، وتهدف إلى زيادة مشكلات الاتحاد الأوروبي، وذلك بتعميم الخلفية الثقافية للاتحاد الأوروبي. لقد ظهرت صراعات أمريكا والاتحاد الأوروبي الكامنة مع ظهور أيديولوجية المحافظين الجدد في الولايات المتحدة، وتبلور طموحها الواضح للسيطرة، والذي ظهر في أزمة السويس عام ١٩٥٦م بعدما قامت إدارة أيزنهاور بإدانة الجهود العسكرية الفرنسية والبريطانية للاستيلاء على قناة السويس بعدما أغمها المصريون. لقد استوعبت أوروبا جيداً أسباب ازدياد دونالد رامسفيلد - وزير الدفاع الأمريكي - عندما وصفهم بـ «أوروبا القديمة»، وهي تلك البلاد التي رفضت الحرب على العراق مثل ألمانيا وفرنسا. أما البلدان التي كانت ضمن الاتحاد السوفييتي القديم؛ فقد وصفها بأنها «أوروبا الجديدة»؛ ملمحاً إلى إمكانية تقربهم من واشنطن أكثر من تقربهم لبروكسل، كما لو كان يعث ويلهو. والآن؛ فإن جدول أعمال المحافظين الجدد في واشنطن



افتخرت وزارة الخارجية التركية بأنها لم تهتم بتدريب أو تطوير دبلوماسييها ليعملوا مع العالم العربي. لقد كان لموقع تركيا الجغرافي دور أساسي في دعم النية السيئة بين تركيا وجيرانها العرب في الشرق والجنوب. أما عن التهديد الروسي للاندماج المحلي والإقليمي لتركيا منذ أكثر من خمسين عاماً؛ فقد كان عاملاً أساسياً لتفكيك الإمبراطورية العثمانية. وفيها بعد، وبعد تجسدها في هيئة الاتحاد السوفيتي، فقد هدّدت روسيا مرة أخرى اندماج تركيا المحلي والإقليمي. ولقد كانت العديد من الدول العربية غاضبة من الغرب بسبب ماضيهم الاستعماري والإمبريالي في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى السبب الرئيس؛ ألا وهو زرعها لدولة إسرائيل في الأراضي العربية. وينظرون إلى الاتحاد السوفيتي بوصفه المنافس الطبيعي للقوة الغربية وسيطرتها. إقليمياً ليس لدى العرب ما يخافون عليه من الاتحاد السوفيتي؛ لأنه لم يكن يوماً ما قريباً منهم.

أما تركيا فموقفها مختلف تماماً، ففي حقبة ما قبل الاتحاد السوفيتي كبرت أهمية الشرق الأوسط وباتت واضحة للعالم كله، وذلك بسبب عدم استقراره إقليمياً؛ لذا فقد شعرت تركيا أن عليها عبء توجيه جيرانها العرب بأكثر من مجرد الهدوء الدفاعي.

لقد أصبحت تركيا خلال سنوات ازدهار البترول في السبعينيات هي أول من تطور ونشط اقتصادياً في بلدان مثل ليبيا وغيرها، وبدؤوا بفتح الباب قليلاً للتدخل الأجنبي في شؤون العرب، وبعدها غيرت الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م من السياسات الإقليمية الإسلامية، وجعلتها أكثر تطرفاً، وشعرت تركيا أنها تواجه تهديدات إيران والعراق وسوريا فقط لا غير، فقد فكرت إيران في أن تُصدّر ثورتها الإسلامية إليها، بينما اختلفت سوريا مع تركيا بسبب قضايا مشاركتها في مياه نهر الفرات، بالإضافة إلى محاولتها تشجيع أكراد تركيا على الثورة، وذلك ما كانت العراق تفعله أيضاً في عدة مناسبات؛ على الرغم من أن أنقرة وبغداد قد

أخافهم التهديد الروسي الجديد لتركيا. وعلى الرغم من ذلك فإن علم السياسة الجغرافي التركي لا يزال يشجع الإبقاء على الروابط الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى زيادة مستوى نمو الروابط الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي.

والآن؛ فما هي قوة الاتحاد الأوروبي في مقابل سلطة الولايات المتحدة الأمريكية، فالجدال سيعتمد على مدى صرامة الولايات المتحدة والاستراتيجيات التي يتبعها الاتحاد الأوروبي، وفي العقود القادمة ستختلف المصالح الاستراتيجية تماماً. وفي رأيي الشخصي فمن المحتمل أن يشهد العالم تكتيكات متزايدة أو اختلافات استراتيجية بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، والتي ستكون طبيعية تماماً إلى حد كبير، مع الاهتمام بمن سيحمل القوة السياسية في واشنطن، فعلى كل الأحزاب أن تكون يقظة للتغيرات في هذه المنطقة، ويعملون على الحد من المشكلات التي قد تنتج.

والتغير الرابع في علاقات تركيا هو علاقاتها مع الشرق الأوسط: ولفهم علاقات تركيا الاستراتيجية الجديدة مع المنطقة؛ فإن ذلك يتطلب المعرفة بأن جوهر سكان تركيا، والذي يميل إلى أتاتورك، يميلون بشدة إلى تطور الغرب وتقدمه، ويحاولون تحويل دولتهم إلى دولة غربية مثلهم.

وبعد أكثر من نصف قرن من حكم الأتاتوركيين؛ تعاملت تركيا مع الشرق الأوسط كما لو كان غير موجود. فقد مثلت تلك المنطقة الماضي التركي الحزين، والذي يرى العرب والأترك فيه بعضهما بعضاً بعداوة وكرهية متبادلين، فالعرب يكرهون الأتراك بسبب سيطرتهم التي امتدت على العالم العربي كله، بالإضافة إلى سياساتها الموالية للغرب. والأتراك يكرهون العرب بسبب خيانتهم للإمبراطورية العثمانية ووقوفهم بجانب بريطانيا العظمى في الحرب العالمية الأولى، ولذا لم يرغب الأتراك الأتاتوركيون بأن يتدخلوا في العالم العربي أو شؤون الإسلام، لقد

النموذج الاستراتيجي التركي بين الحقيقة والخيال

تعاوننا من قبل على سحق أكراد العراق أكثر من مرة. وساعدت تلك الحقائق على تقريب تركيا من إسرائيل خلال الأعوام العشرين الماضية، والتي وصلت إلى أقصى حدّها في منتصف التسعينيات، فقد وجدت كل من أنقرة وتل أبيب الفرصة ووحداً قدراتها الاستراتيجية لإجبار كل من العراق وإيران وسورية على التغيير من سلوكهم العدواني.

ولقد تغيّر الموقف الآن في المنطقة كلها خلال السنوات القليلة الأخيرة، فقد غيّرت سورية من عدائها الاستراتيجي نحو تركيا، وقامت تحت الضغط التركي بطرد قائد حزب العمال الكرديين والانفصاليين، تلك الحركة الثورية العنيفة في تركيا، وهذا ما أدى إلى اعتقاله فيها بعد.

إن سورية واقعة تحت الضغط لكي توقف دعمها للتطرف في المنطقة، فقد ذهب صدّام حسين العدائي من العراق. وعلى الرغم من أن العراق الآن قد يقوم بفرض تهديد جديد على استقرار سورية الداخلي أو حتى يقوم بالتسبب في إحداث حرب مدنية والتي تخشاها تركيا كثيراً؛ لأن الأكراد العراقيين سيصبحون سكانها من الأكراد على الانفصال. لقد أصبحت إيران خلال العقود الماضية نفعية، وتقوم بعدة خطوات حرجة نحو تحقيق عدة عمليات ديمقراطية أكثر تقدماً. ولهذا فإن الدول الثلاث لا تقوم بتهديد تركيا مثلما كان في الماضي، فكل تهديد عسكري محتمل من قبلهم يمكن لتركيا التغلّب عليه بسهولة بسبب قدراتها الاستراتيجية.

وبا للسخرية! فإن نجاح دور الولايات المتحدة الأمريكية المباشر أو غير المباشر قد أدى إلى تقليل التهديد الاستراتيجي لبلدان الشرق الأوسط الثلاثة، وتغيّر من اعتماد تركيا السابق على الولايات المتحدة الأمريكية لكي تحميها استراتيجياً في تلك المنطقة، فتركيا تتحرك نحو علاقات متطورة مع الدول الثلاث، وتحاول تعميق العلاقات الثنائية وتقوم بتطوير المصالح الاقتصادية، والتي فاقت أهميتها أهمية

اهتماماتها الدفاعية الأولى.

أما حول علاقات تركيا مع إسرائيل؛ فإنها تنحدر من أعلى مستوياتها، والتي وصلت إليها في منتصف التسعينيات؛ فلا تزال تركيا تسعى للحصول على التكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية غير المتاحة في مكان آخر، ولا تزال العلاقات التركية الإسرائيلية في حالة انحدار، وذلك كله بسبب تعاطف المسلمين مع حزب العدالة، بالإضافة إلى تعاطف الشعب التركي مع الفلسطينيين ضد السياسات العنيفة التي ينتهكها قيادات حزب الليكود الإسرائيلي.

ولتركيا الآن أسبابها الوجيهة للمطالبة بالعلاقات المستقلة مع العديد من جيرانها المسلمين، والذين ستتعقد ثورتهم السياسية، ولكنهم لن يكونوا أعداء لتركيا بعد هذا، وذلك هو رأي تلك الدول في تركيا على أنها أكثر تطوراً؛ بعدما أعادت اكتشاف جذورها الإسلامية ووعيتها المتزايد بالاستقلال عن واشنطن.

لقد لاحظت الدول العربية على وجه الخصوص أن تركيا الديمقراطية تستطيع أن تقول: «لا» لواشنطن عندما طلبت مساعدتها في حرب العراق ومحاوله غزوها، وذلك شيء لم يجرؤ الحكام العرب على فعله.

وباختصار؛ فإن اتجاه تركيا المتزايد نحو الاستقلال عن واشنطن ومحاوله تقوية علاقاتها مع جيرانها العرب والإيرانيين ومحاوله تطوير علاقاتها مع روسيا، بالإضافة إلى ماضيها الإسلامي، فقد ساهم كل هذا في جعل تركيا جزءاً من الشرق الأوسط أكثر مما مضى. والآن؛ فإن تركيا تبدو أكثر تعاطفاً مع الدول المسلمة، ويتم النظر إلى إنجازاتها الديمقراطية بالمزيد من التعاطف والاحترام، وهذا ما يسهّل لتركيا الحصول على حصتها كجزء من النموذج الإقليمي، وهذا ما كان من الصعب التفكير فيه عندما كانت تركيا متورطة بشدة مع دول حلف شمال الأطلسي، بالإضافة إلى غفلتها الاستراتيجية عن العالم العربي الذي ينتظر دعم موسكو.

ويتساءل الكاتب في نهاية دراسته: هل يجب أن



دراسات مترجمة

موافقة العديد من المسلمين أيضاً . إن مصالح تركيا القومية تتغير لكي تقوي من الروابط المحلية لتركيا وروابطها بالاتحاد الأوروبي، وتقلل من مركزية دور الولايات المتحدة، وتلك الأنواع ليست مهمة لتركيا ولكنها تظهر التطور الكبير للتغيرات الاستراتيجية العالمية منذ نهاية الحرب الباردة، فإن عبث الولايات المتحدة بالسيطرة العالمية قد قللت من نفوذها الطبيعي في إحدى البلدان الحليفة لها، وستزدهر العلاقات الأمريكية التركية، وستستطيع تركيا المساهمة في استقرار المنطقة كلها، وذلك إذا لم تحاول الولايات المتحدة الأمريكية الإبقاء على النموذج القديم لحليف الولايات المتحدة، ولكن بدلاً من ذلك فإنها تسمح لتركيا بتطوير علاقاتها المستقلة في المنطقة.

تستمر واشنطن وسياساتها في الاتجاه نحو تلك الرغبة في الإبقاء على تركيا بصراصة في مخيم الولايات المتحدة الأمريكية؛ لتكون سريعة الاستجابة لمطالب الولايات المتحدة وأهدافها في المنطقة، ولذلك فستستمر مشكلاتها مع تركيا؟

ولكن الواقع يقول: إن تركيا تبدو أكثر استقلالاً وأقل فتنة لواشنطن، وأقل احتياجاً للضمانات الأمنية النظامية؛ لأنها اليوم تفتقد أعداءها الذين يستطيعون تهديد أمن أنقرة بشدة ما بقيت تركيا مستقرة داخلياً .

ويجب على واشنطن أن تعرف أن تركيا ستؤدي دوراً مهماً في الشرق الأوسط، وذلك باستخدام خطط معدة لخدمة مصالح تركيا القومية. ومن المتوقع أن تكون أقل رداً على احتياجات واشنطن المتغيرة في كل لحظة، فإن توقعات تركيا للتطور في الاتجاه الذي تنتهجه الآن سياسياً مع جيرانها في إيصال صورة ديمقراطية للإسلام، فمن المحتمل أن تساهم في إيجاد منطقة مستقرة على المدى البعيد. ثم تركيا والتي تساهم في سياستها الخارجية كوكيل للولايات المتحدة الأمريكية، كما كانت تفعل في الماضي، فتركيا المستقلة ستواجه خلافات دورية مع الولايات المتحدة، ولكن ليس من الضروري أن تكون محطمة. فمن الواضح أنه كلما زادت سيطرة سياسات واشنطن من جانب واحد؛ زادت المشكلات، وزادت احتمالية أن تجرد تركيا نفسها أكثر تعاطفاً مع الاتحاد الأوروبي، وذلك يؤدي إلى أن تفقد استقلالها الاستراتيجي.

ومن ضمن كل الدول في المنطقة الواسعة في جنوب البلقان والشرق الأوسط والقوقاز؛ فإن تركيا تحرز أكبر تطور وتقدم في ديمقراطيتها في التطور الاقتصادي والتعامل مع الإسلام السياسي، بالإضافة إلى تطور علاقاتها مع جيرانها. أما تركيا المستقلة فتتحرك نحو حل قضاياها التقليدية والإسلامية بالإضافة إلى مشكلاتها مع الأكراد، وبعيداً عن الصورة القديمة المكررة للدولة الأمريكية العلمانية؛ فهي في طريقها لأن تصبح نموذجاً أصلياً للعالم الإسلامي، وتحصل على